

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية

قرار رقم: VA-2022-164382

الصادر في الاستئناف رقم (V-164382-2022)

المقامة

من / المكلف
ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

المستأنف
المستأنف ضدها

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إنه في يوم الأحد الموافق 2023/08/13م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية، المشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) بتاريخ 1444/02/26هـ، بناء على الفقرة (5) من المادة (السابعة والستين) من نظام ضريبة الدخل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1425/1/15هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/113) وتاريخ 1438/11/2هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كلٍّ من:

الأستاذ / ... رئيساً

الدكتور / ... عضواً

الدكتور / ... عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ 2022/12/14م، من ... هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيلًا عن المستأنف بموجب الوكالة رقم (...)، على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة رقم (VJ-2022-1964) في الدعوى المقامة من المستأنف ضد المستأنف ضدها.

الوقائع

حيث إن وقائع هذه الدعوى قد أوردها القرار محل الاستئناف، فإن الدائرة الاستئنافية تحيل إليه منعاً للتكرار. وحيث قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

- أولاً: رد دعوى المدعي فيما يتعلق بالاعتراض على غرامة الخطأ في الإقرار للفترة الضريبية محل الدعوى لثبوت صحة قرار المدعي عليها.
- ثانياً: رد دعوى المدعي فيما يتعلق بالاعتراض على غرامة التأخر في السداد للفترة الضريبية محل الدعوى لثبوت صحة قرار المدعي عليها.

وحيث لم يلق هذا القرار قبولاً لدى المستأنف، فقد تقدم إلى الدائرة الاستئنافية بلائحة استئناف تضمنت اعتراضه على قرار دائرة الفصل محل الطعن الذي قضى برد دعواه بشأن إعادة التقييم النهائي لفترة الربع الرابع من عام 2020م، وذلك لكون اعتراضه لم يقتصر على غرامتي الخطأ في الإقرار والتأخر في السداد بل يشمل الاعتراض على ربطه ضريبياً وما ترتب عليه من غرامات، وانتهى بطلب قبول الاستئناف وإلغاء قرار دائرة الفصل.

وحيث عقدت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية جلساتها لنظر الاستئناف المقدم عبر الاتصال المرئي، بناء على الفقرة (2) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، التي تنص على أنه: "يجوز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة الوسائل التقنية الحديثة التي توفرها الأمانة العامة"، وجرى الاطلاع على ملف الدعوى وكافة المذكرات والمستندات، وعلى قرار دائرة الفصل محل الاستئناف، وبعد المناقشة والمداولة قررت الدائرة رفع الجلسة وإصدار القرار.

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات الدعوى ولائحة الاستئناف المقدمة تبين للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولاً شكلاً لتقديمه من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

ومن حيث الموضوع، فإنه باطلاع الدائرة الاستئنافية على أوراق الدعوى وفحص ما احتوته من وثائق ومستندات، وبعد الاطلاع على ما قدمه الطرفان من مذكرات وردود، تبين للدائرة الاستئنافية أن القرار الصادر من دائرة الفصل قضى برد دعوى المستأنف بشأن إعادة التقييم النهائي لفترة الربع الرابع من عام 2020م، وحيث أن المستأنف يعترض على قرار دائرة الفصل وذلك لكون اعتراضه لم يقتصر على غرامتي الخطأ في الإقرار والتأخر في السداد بل يشمل الاعتراض على ربطه ضريبياً وما ترتب عليه من غرامات، وحيث تقدم المستأنف باعتراضه أمام دائرة الفصل على التقييم النهائي الصادر من المستأنف ضدها وعلى الغرامات المترتبة عليها، واستناداً لنص المادة (175) من نظام المرافعات الشرعية، والتي جاء فيها: "إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية المذكورة، فلصاحب الشأن أن يطلب من المحكمة أن تكلف خصمه بالحضور أمامها وفقاً للإجراءات المعتادة لنظر هذا الطلب، والحكم فيه"، وحيث لم يتطرق منطوق القرار لاعتراض المستأنف على أصل الضريبة رغم ارتباطه بغرامتي الخطأ في الإقرار والتأخر في السداد، وبما أن الغرامات قد تُلغى أو تعدل بناءً على نتيجة الفصل في أصل الضريبة، كما أن صدور قرار نهائي فيما يتعلق بالغرامات أثناء الاعتراض

على أصل الضريبة يؤدي إلى تضارب القرارين بحيث أحدهما يفرض غرامة والآخر يعدل في أصل الضريبة، كما جاء في قرار الدائرة الاستئنافية رقم (Z-1541-2018) المتضمن: "وبالنظر إلى أن اللجنة مصدرة القرار لم تقم بمناقشة الاعتراض على ذلكما البنديين حيث لم يظهر لدى الدائرة تطرق القرار الصادر عن اللجنة الابتدائية تمحيص الاعتراضين عند نظر اعتراض الشركة المكلفة جملة البنود التي قامت الشركة المكلفة بتقديم الاعتراض عليها عند إجراء الربط عليها من الهيئة، وحيث كان الأمر كما ذكر، فقد خلصت الدائرة إلى تقرير إعادة نظر موضوع الاعتراض بخصوص البنديين المعترض عليهما إلى الدائرة الأولى للفصل في: مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل"، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة الاستئنافية إلى قبول الاستئناف المقدم وإلغاء قرار دائرة الفصل، وإعادة الدعوى للدائرة مصدرة القرار للنظر فيها من الناحية الموضوعية. ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

منطوق القرار

أولاً: قبول الاستئناف المقدم من /... هوية وطنية رقم (...)، من الناحية الشكلية لتقديمه خلال المدة المحددة نظاماً.

ثانياً: قبول الاستئناف المقدم من /... هوية وطنية رقم (...)، موضوعاً وإلغاء قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة رقم (VJ-1964-2022) وإعادة الدعوى إليها للنظر فيها من الناحية الموضوعية.

عضو

عضو

الدكتور / ...

الدكتور / ...

رئيس الدائرة

الأستاذ / ...